



Statement of H.E. Mr. William Habib,  
Vice Minister, Lebanese Ministry for Foreign Affairs,  
IAEA – Ministerial Conference on Nuclear Safety,  
(20 – 24 June 2011)

كلمة رئيس وفد لبنان

في مؤتمر السلامة النووية

حضرة الرئيس،

أهنئكم بإسم لبنان لتوليكم رئاسة هذا المؤتمر وأعرب عن ثقتنا بنجاحكم في ادارة أعماله كما فعلتم في قيادة أعماله التحضيرية بنجاح.

أهنيء أيضا أعضاء مكتب المؤتمر متمنيا للجميع التوفيق ومؤكدا دعمنا ومؤازرتنا، لكافة جهودكم.

كما اقدر لسعادة المدير العام السيد بوكيا أمانو مبادرته المسؤولة والجريئة لعقد هذا المؤتمر، على اثر حادث فوكوشيما، وجهود الأمانة العامة للتحضير له.

وأكرر أسف لبنان أمام المحنة القاسية التي حلت باليابان، الدولة العزيزة والصديقة، وأتقدم بالتعازي بالضحايا الذين سقطوا من جراء التسونامي، آملا ان يتجاوز الشعب الياباني الشجاع هذه المحنة بكل تداعياتها.

حضرة الرئيس،

إن حادثة فوكوشيما، تشكل إنذاراً جديداً أمام الصناعة النووية التي تتضاعف الدول الراغبة باعتمادها. وما يعني مؤتمرنا هذا، أن ثمة ارادة دولية تدفع نحو استمرار الاستعانة بالطاقة النووية السلمية مع التأكيد، الآن أكثر مما مضى، على ضمان السلامة والأمان مهما كلف ذلك من تشدد ومراقبة وتحديث حفاظا على حياة الناس واستقرارهم الاجتماعي.

كما أكدت فوكوشيما ان لا حدود سياسية أو جغرافية للآثار المدمرة لأي حادث نووي، مما يضاعف مسؤولية الدول ذات منشآت نووية من جهة ويضاعف قلق وتنبه باقي الدول من الآثار الكارثية من جهة ثانية مما يؤكد ضرورة السعي إلى تعزيز اجراءات السلامة النووية والأمان النوويين.

إن لمؤتمرنا اليوم مهمة مزدوجة: تقنية وسياسية. فأمامنا تحديات متجددة تدعونا لتغليب المصلحة الشاملة على المصلحة الضيقة، وكخطوة أولى في المسار الطويل علينا:

- أن نجيب بوضوح وشفافية ولو بصورة أولية عن اسباب حصول حادثة فوكوشيما والعقبات أمام معالجتها والمخاطر الناجمة عنها. ما هي الحلول المقترحة في هذا المجال وأين تقع المسؤوليات؟

- علينا أن نعيد الثقة بالطاقة النووية السلمية وأيضاً بقدرتنا على الالتزام بمعايير الأمان ومواجهة الطوارئ.
- علينا التعاون من أجل إطلاق آلية لتحسين إطار الأمان النووي المعمول به دولياً.

حضرة الرئيس،

إننا نعلن موافقتنا على الإعلان الوزاري الذي سيصدر عن هذا المؤتمر، ونتطلع إلى أن تعتمد خطة عمل لوضعه موضع التنفيذ وفق آليات محددة، آمين أن تكون انطلاقة لمرحلة جديدة مبنية على الشفافية والمشاركة في المعرفة والمسؤولية المتضامنة والمصلحة الإنسانية العامة.

من هنا يجب تفعيل المسؤولية المشتركة هذه على الصعيدين الوطني والدولي:

- على الصعيد الوطني، يجب علينا تقوية صلاحيات الهيئة الناظمة الوطنية والتشديد على استقلاليتها وتدريب العاملين فيها وتهيئتهم لترقب أسوأ الظروف وكيفية التعامل معها. كما يجب تشديد الرقابة بشكل مستمر على الهيئات التي تدير المنشآت النووية وتحسين التنسيق بينها، دون أن نغفل مبدأ المحاسبة.
- أما على الصعيد الدولي، فيجب عولمة الالتزام بالمواثيق الدولية والعمل على تحديثها. كما يجب تقوية صلاحيات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتعزيز إمكاناتها كركن أساسي في الأمن النووي والتشديد على الالتزام بالمعايير التي تصدر عنها.

يجب أن نشير إلى أن لمؤسسات الصناعات النووية دور أساسي في هذه العملية المترابطة والمعقدة، خصوصاً أنه من الصعوبة فصل خطوط المسؤولية عند الحاجة، وبالتالي يمكن تحقيق التكامل بين هذه الأطراف عن طريق التخلي أولاً عن العقلية المركنتيلية الصرفة التي تهدف إلى تحقيق الربح والانتقال إلى عقلية مسؤولية تتجه نحو المصلحة الإنسانية العامة.

حضرة الرئيس،

بعد فوكوشيما، أعلنت العديد من الدول عزمها على مراجعة سياستها النووية، ومنها من قرر التخلي نهائياً عن هذا الخيار. هذا في الوقت الذي تزداد حاجة العالم إلى مصادر إضافية للطاقة النظيفة، صديقة للبيئة، حيث مسألة إعادة الاستقرار والتوازن إلى الكرة الأرضية ومناخها تشغل المجتمع الدولي منذ سنوات.

لقد حمل إيلينا بعض الخبراء ذوي الثقة بشرى تطوير الجيل الرابع من المفاعل النووية القادرة على تجاوز المشاكل التي تسببت في مأساة فوكوشيما. إننا على ثقة، بعد كل ما شهدناه، بأن لا حدود للابداع البشري، من أجل ضمان مستقبل زاهر للبشرية.

لقد لخص المدير العام السيد أمانو على إثر حادثة فوكوشيما التوجه المستقبلي لعمالنا بقوله " لم يعد بمقدورنا بعد اليوم ممارسة أعمالنا هذه بصورة عادية"  
'We can not take "business as usual" approach'

إننا نوافق السيد أمانو هذه المقاربة.